

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٣

باعتتماد الموازنة التخطيطة للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٧/٤/٢٠٠٤ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١١٥٢٩٧٥ جنيهاً (فقط مليون ومائة واثنان وخمسون ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعون جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٨٠٣٢٩١ جنيهاً (فقط ثمانمائة وثلاثة آلاف ومائتان وواحد وتسعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره مبلغ ٣٤٩٦٨٤ جنيهاً (فقط ثلاثمائة وتسعة وأربعون ألفاً وستمائة وأربعة وثمانون جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٤/١٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن